من الواقع الاقتصادي

الصحافة الاقتصادية

عباس الغالبي

تشكل الصحافة الاقتصادية في بلدان مجاورة ملمحا بارزا من ملامح المشهد الصحفي فيها هذا اذا ما استثنينا الصحافة الغربية الأمريكية المتقدمة جدا في هذا المجال وتكاد تكون الصحف الاقتصادية في هذه البلدان هي التي تحتل موقع الصدارة في الرواج والمبيعات في وقت مازالت الصحافة الاقتصادية في العراق تحبو ويخلو المشهد الصحفي من اية صحيفة او مجلة متخصصة ترصد عملية التحول الاقتصادي الجارية في البلد في ظل الكم الهائل من الصحف والمجلات في العراق ولاشك ان الوضع الاقتصادي العراقي الحالي يعدّ مادة صحفية دسمة تغني وتثري اي مطبوع متخصص اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان العراق سيشهد خلال الفترة القليلة المقبلة استثمارات هائلة في جميع القطاعات مما يتطلب مواكبة حقيقية لحملة الاعمار والبناء والاستثمار ونشاطات القطاع الخاص المحلي والاجنبي المؤمل ولوجه عالم الاستثمار في العراق. وان نشاطاً اقتصادياً محتملاً في العراق يحتمل اكثر من مطبوع متخصص يرى النور الا ان الامر يتطلب ان تضطلع بعض المؤسسات الإعلامية الرصينة بمهمة الاعداد لهذه المهمة ولعلي ارى في مقدمة الامور زج عدد كبير من الصحفيين العراقيين في دورات تدريبية مكثفة لتعلم مهارة الصحافة الاقتصادية حيث أن هناك بونا شاسعا بيننا وبين الدول العربية والأجنبية في هذا المجال وقد توفرت لي فرصة الاطلاع عن كثب في هذه البلدان كمصر ولبنان وبريطانيا وقطر عن التقانة الصحفية في المجال الاقتصادي وبقدر ما كانت رغبتي جموحة للاطلاع والإفادة والتعلم الا انني في ذات الوقت احسست بالمرارة لوجود الإمكانات الصحفية الرائعة في العراق التي يمكن ان توظف في هذا الاتجاه سعيا لتأسيس صحافة اقتصادية رصينة يمكن ان يكون لها شأن كبير مؤثر في المشهد الصحفي العراقي ويرى كثير من المراقبين ان الصحافة الاقتصادية سيكون لها موقع الصدارة اذا ماتوفرت لها الظروف الملائمة من دعم مادي واليات التدريب والتطوير وتبني المؤسسات الاعلامية الرصينة لعملية التأسيس والانطلاق على غرار ماحدث في بعض الدول العربية التي اختصرت فيها الصحافة الاقتصادية المسافات بحيث اصبحت تمول نفسها بنفسها عن طريق عمليات الترويج والاعلان المتطورة التي عادة ماتعتمدها شركات القطاع الخاص.

ولذا فأن الضرورة تدعونا الى تأسيس صحافة اقتصادية متخصصة في وقت يخلو المشهد من اية بادرة تكون نواة لهذا التأسيس.

> ان الصحافة الاقتصادية سيكون لها موقع الصدارة اذا ماتوفرت لها الظروف الملائمة من دعم مادي واليات التدريب والتطوير وتبني المؤسسات الاعلامية الرصينة لعملية التأسيس والانطلاق على غرار ماحدث في بعض الدول العربية

أكاديمي: العولمة تعدّ أهم العوامل المشجعة لتفاقم ظاهرة غسيل الأموال

الموصل/ خالد نور الدين

تشوب الاقتصاد العالمي اليوم مليارات الدولارات غير المشروعة نتيجة عمليات الفساد وتجارة المخدرات والرشوة وتجارة الرقيق الأبيض وغير ذلك من العمليات غير المشروعة، والمعروف ان هذه الأموال تخضع لعمليات غسيل أو تبييض بهدف نزع الصفة غير الشرعية عنها.

(المدى) استضافت الدكتور علي عبد الستار الحافظ التدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل لإلقاء الضوء على ظاهرة غسيل الأموال والتعرف على آثارها السلبية في الاقتصاد الوطني والعالمي وفي الجهود المبذولة لمكافحتها عبر الحوار التالي:

■ ما مفهوم غسيل أو تبييض الأموال؟

– ظهر مصطلح غسل الأموال في عقد السبعينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية حينما لاحظ رجال مكافحة المخدرات إن تجار المخدرات الذين يبيعون للمدمنين بالمفرق يتجمع لديهم في نهاية كل يوم فئات صغيرة من النقود الورقية والمعدنية، فيتوجهون إلى «المغاسل» الموجودة قرب كل تجمع سكني لاستبدال النقود الصغيرة بنقود من فئات اكبر بعد غسلها بالبخار ليقوموا بعد ذلك بإيداعها في المصرف القريب من أماكن وجودهم، وهناك من يرجع هذا المصطلح إلى عام ١٩٣١م لدى محاكمة (الفونس كابوني) الشهير بـ (آل كابوني) وهو رجل ذو أهمية كبيرة في عصابات المافيا، وغسيل الأموال هو سلسلة من التصرفات والإجراءات التي يقوم بها صاحب الدخل غير المشروع بقصد إخفاء مصادر هذه الأموال ومن ثم إدخالها في الدورة الاقتصادية والتداول بها، والهدف من هذه العملية هو محاولة لتغيير هوية الأموال غير المشروعة والناتجة عن المخدرات والجريمة والفساد والرشوة والتهرب من الضرائب.. الخ، لتبدو أموال مشروعة يصح التداول بها في السوق من دون أن يكون هناك أي شبهات عليها.

■ ما مراحل غسيل الأموال؟

– ان عملية غسيل الأموال معقدة وتتطلب استخدام العديد من الشخصيات حيث يقوم كل منهم بدوره في مرحلة إخفاء الأموال داخل وخارج البلاد وهي تتكون من أربع مراحل وقد تحصل دفعة واحدة أو بفارق زمني تبعا للحاجة والضرورة وهذه المراحل هي:

أولاً: الإيداع في المصارف، حيث انه في بعض عمليات غسل الأموال تكون المصارف طرفا أساسيا.

ثانياً: التوظيف: ويعني استثمار الأموال الناتجة عن نشاط غير مشروع وإدخالها في نطاق الدورة المالية.

ثالثاً: التمويه أو التشطير: وهي عبارة عن سلسلة من عمليات مالية وحسابية معقدة تهدف إلى فصل حصيلة الأموال غير المشروعة عن مصدرها بقصد التمويه والتضليل.

رابعاً: الدمج: وفي هذه المرحلة يعاد ضخ الأموال التي تم غسلها في الاقتصاد مرة أخرى كأموال عادية سليمة وتكتسب مظهرا قانونيا.

×هل للعولمة تأثير في تفاقم هذه الظاهرة؟

– تعد العولمة احد العوامل المشجعة التي أدت إلى استفحال عمليات غسيل الأموال خلال السنوات الاخيرة وهي تشكل المناخ الخصب لتلك العمليات، وقد أصبحت واضحة هذه التغيرات التي أحدثتها العولمة خلال العشر سنوات الأخيرة في مجال التقدم التقني لوسائل الاتصالات والمواصلات وما صحبه من حرية وسرعة في الانتقال والاتصال على صعيد العالم ككل ما أدى ذلك إلى سهولة في أساليب الحياة وبذلك تكون العولمة، قد فتحت سبلا كانت مسدودة في وجه غاسلي الأموال ومهدت لهم الطر ق ليباشروا عملياتهم بوسائل مريحة وغير معقدة فأزالت الحواجز من أمامهم وأصبح مرور رؤوس الأموال يتم بشكل أسهل من السابق لا بل أسرع مما يعني حشد هذه الأموال من جديد ليتم تبييضها وإدخالها في الدورة النقدية بشكل لا شك فيه ولا ريب .

■ هل لشركات التأمين دور في عمليات غسل الأموال؟

– تعتبر شركات التأمين وتلك التي تتعاطى إعادة التامين من بين أهم القنوات التي يمكن لعصابات الجريمة المنظمة أن تلجأ إليها لمساعدتها في غسل وتبييض أموالها لان طبيعة العمل التأميني تفترض أن يكون هناك كمّ هائل من الأموال التي تدخل الشركة بمثابة أقساط تامين لتعود فتخرج منها سريعا بشكل تحويلات مصرفية سدادا لأقساط إعادة التامين أو استثمارات أو تعويضات عن خسائر مضمونة وبهذه الحالة تجد العصابات المنظمة في شركات التامين أداة لتنظيف أموالها وشرعيتها حيث يبدأ مشوار الأموال الوسخة بدخولها صناديق شركة التامين بمثابة أقساط تقبضها الشركة لقاء عقود تامين تصدرها.

■ ما الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال على الاقتصاد العالمي؟

– ان عملية كعملية غسل الأموال بعد أن ارتقت إلى مستوى الجريمة المنظمة وأصبحت جريمة يعاقب عليها القانون، وعلى الرغم من ان بعض الدول أيد وقال ان لهذه العملية آثارا ايجابية تتمثل في استثمار الأموال غير المشروعة في مشروعات استثمارية تفيد المجتمع وتقلل من حجم البطالة ومعدلات التضخم، لكن يبقى لها آثارها السلبية التي تطغى وتجعل منها بؤرة فساد وورم خبيث يستوجب استئصاله، ومن بين تلك الآثار:

– تؤدي إلى منافسة غير متكافئة مع المستثمر الجاد المحلي والأجنبي، تؤثر في استقرار أسواق المال الدولية وتهدد بانهيار الأسواق الرسمية التي تعد حجر الزاوية في بناء اقتصاديات الدول، تؤدي إلى حدوث اختلال في البنية الاجتماعية للدول حيث تعمل على زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، تؤدي إلى زيادة الفساد المالي والرشوة والتهرّب من الضرائب وبالتالي نقص إيرادات الدولة مما يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات وتحدث ضررا كبيرا بالنظام المصرفي قد يصل إلى حد زعزعة ثقة المستثمرين بهذا النظام.

■ ما الوسائل المتاحة لمكافحة الظاهرة؟

– ان عمليات غسل الأموال الناتجة عن النشاط الإجرامي المنظم باتت تهدد الاقتصاد العالمي لا بل العالم بأسره وأصبح لزاما على كل دولة معرضة لظروف هذه الظاهرة أن تتخذ الإجراءات الوقائية التي تمنع استفحالها داخل أراضيها وبالفعل فان بعض الدول قامت باتخاذ الإجراءات المناسبة وإعداد التدابير اللازمة لوضع الأطر التشريعية والتنظيمية لتسهيل مكافحة غسل الأموال، ومن هذه الدول سويسرا التي كانت تعد جنة غاسلي الأموال حيث تم العمل بقانون جديد يلزم البنوك ان تبلغ الدولة عن الحسابات المشكوك فيها وتجمد الأرصدة المشبوهة ويشمل هذا القانون المؤسسات غير المصرفية كشركات التأمين، وبما ان غاسلي الأموال يعتمدون على المصارف والمؤسسات المالية بصفة خاصة في غسيل أموالهم، لذا فقد بدأت المصارف في تدريب العاملين فيها على تنمية الحس المصرفي لديهم وتدريبهم على التأكد بقدر المستطاع من طبيعة المال المقدم لهم من العملاء، إضافة إلى وضع نوع من الرقابة على المصارف وهي خطوة يصعب تحقيقها إلا انها ضرورة لابد منها في ضوء المستجدات الحالية فنحن بحاجة لنوع من الشفافية والوضوح في المعلومات للحد من ظاهرة غسل الأموال في أقل تقدير.

شحة المياه تتسبب في انخفاض الإنتاج الزراعي في البصرة

بغداد/ المدى

قال مدير زراعة محافظة البصرة عامر سلمان ان شحة المياه وارتفاع نسبة ملوحتها تسببت في تدهور الواقع الزراعي خصوصا في قضاء الفاو المطل على الخليج العربي.

وأضاف سلمان: في تصريحات صحفية ان ظاهرة الانحباس الحراري وقلة هطول الامطار في المنطقة، إضافة الى عدم وجود خطة لتقاسم المياه بين المحافظات هي من أبرز اسباب انخفاض مناسيب مياه الانهار التي تتفرع غالبيتها من شط العرب الذي يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات.

وبين سلمان: أن تفاقم ظاهرة الجفاف دفع بمديرية الزراعة مؤخرا الى ابلاغ المزارعين في المناطق الواقعة شمال البصرة بضرورة الاستغناء عن زراعة المحاصيل التي تحتاج الى كميات وفيرة من المياه ولفت الى ان اختلال ظاهرة المد والجزر بسبب انخفاض مناسيب مياه الانهار أدى الى تدفق مياه البحر الى شط العرب وبعض مناطق الأهوار.

الى ذلك قال مدير زراعة قضاء الفاو عبد الخالق خليل: ان المزارعين في القضاء يعانون بشدة شحة المياه وملوحتها وأشار الى ان هذه الظاهرة أدت الى جفاف مساحات واسعة من الاراضي الزراعية التي تمتاز بخصوبة تربتها.

ظاهرة الجفاف كان تأثيرها أقل حدة على المزارعين في المناطق الصحراوية بحكم اعتمادهم على الآبار الارتوازية في اجراء عمليات الري أما المزارعون في المناطق الواقعة شمال وجنوب البصرة فأن خسارتهم القت بظلالها على الاسواق المحلية التي أصبحت تفتقر الى المحاصيل المحلية في ظل كثرة وتنوع المحاصيل المستوردة من دول الجوار.

أكثر من ملياري دينار حجم التداول لآخر جلسات سوق العراق

بغداد/ قيس عيدان

اعتبر العديد من المستثمرين والمعنيين فى سوق العراق للأوراق المالية جلسة يوم الثلاثاء الماضية هادئة نتيجة التداول الطبيعي قياسا للجلسة الماضية وهى الجلسة الحادية عشرة لشهر آذار الجاري، حيث جرى فيها تداول اسهم (٤٨) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز(١,٤٣٥) مليار سهم بقيمة تجاوزت (٢,٣٤٦) مليار دينار تحققت من خلال تنفيذ (٤١٢) عقد تداول.

وذكر بيان لسوق العراق للأوراق المالية ان قطاع المصارف في الجلسة حقق اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٧٨,٤٪) وحجم التداول بنسبة (٦٨,٧٪) فيما جاء قطاع الصناعة ثانيا» بنسبة (١١,١٪) ومن حيث حجم التداول بنسبة (١١,٧٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول المتبقية.

ولفت البيان الى تميز الجلسة بارتفاع المؤشر القياسي لقطاعات المصارف بنسبة (٠,٠١٩٪) والتأمين بنسبة (٠,٢٣٠٪) والخدمات بنسبة (٠,٣٠٣٪) والفنادق بنسبة (١٠,٩٣٠٪) والزراعة بنسبة (٠,٥٣٠٪) واستقرار المؤشر القياسي لقطاع الاستثمار فقط على نفس معدل نقاطه في الجلسة السابقة وانخفاض المؤشر القياسي لقطاع الصناعة فقط بنسبة (٠,٣٥٨٪).

واشار البيان الى ارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة (١١,٩٢٩٪) عندما اقفل على (١٧٣,٨٧٣) نقطة . اما العقود لغير العراقيين فقد تم تنفيذ اثنى عشر عقدا على اسهم شركات قطاعات المصارف والصناعة والفنادق تجاوز عدد الاسهم المتداولة لها (٣٠) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٧٤) مليون دينار لشركات مصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط ومصرف الاستثمار ومصرف بابل ومصرف الخليج ومصرف الاتحاد العراقي ومصرف كردستان ونينوى للصناعات الغذائية وبغداد للمشروبات الغازية وفندق فلسطين و فندق بابل .

واجمل البيان حركة الجلسة من خلال (٩١) شركة مدرجة ، جرى تداول اسهم (٤٨) شركة مساهمة ارتفعت معدلات اسعار اسهم (١٥) شركة منها وانخفضت معدلات اسعار اسهم (٩) شركات وحافظت (٢٤) شركة على نفس معدلاتها السابقة و(٥) شركات متوقفة عن التداول اليدوي لتحويلها للتداول الالكتروني وشركتي التمور العراقية ومصرف البصرة متوقفات عن التداول بقرار من هيئة الأوراق المالية العراقية لعدم التزامها بمعايير الافصاح ، وشركة العاب الرصافة متوقفة بقرار من مجلس محافظي السوق.

خلال اليوم العالمي للمياه

وكالات الأمم المتحدة تدعو الى تأمين المياه للعراق

بغداد/ المدى

قال ديفيد شيرير منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للعراق: ان المياه في العراق أمر حيوي وضروري ليس فقط للحياة والصحة، وإنما لمختلف القطاعات بما فيها الزراعة والصناعة والكهرباء وفرص العمل للمواطنين العراقيين.

وأضاف: تستطيع أسره واحده فقط من بين كل خمس أسر خارج بغداد الوصول إلى مرافق الصرف الصحي. فيما يتم تصريف ثلث إنتاج مياه الصرف والمجاري في بغداد بالصورة المناسبة بينما يقذف الباقي كما سرح في نهري دجلة والفرات، مبيناً: ان الإسهال نتيجة تلوث المياه وقلة النظافة واحد سببين رئيسيين للوفاة بين الأطفال في العراق.

وعلى صعيد ذي صلة قال سيكاندر خان ، ممثل اليونيسيف في العراق وهي المنظمة التي تقود قطاع المياه والصرف الصحي ان» الأمم المتحدة تعمل في شراكة مع حكومة العراق وغيرها من المنظمات على مشاريع عده في قطاع المياه وذلك من اجل إصلاح شبكات المياه ، وتحسين نوعيتها، إضافة إلى تقديم الدعم للقطاع الزراعي وشبكات الري والحفاظ على المياه خلال موسم الجفاف. كما وتقدم الأمم المتحدة مساعدات إنسانية مباشرة إلى من هم في خطر من جراء نقص المياه ردا على الجفاف الذي أصبح يهدد مصادر كسب الرزق في العراق بما فيها المنتجات الزراعية. هذا وكان المعدل السنوي لهطول الأمطار أقل من ٥٠ ٪ من المتوسط المعتاد في السنوات الأخيرة. ويذكر ان بياناً صادراً بمناسبة اليوم العالمي للمياه اكد ان شعار اليوم العالمي للمياه لهذا العام هو «تقاسم المياه – تقاسم الفرص»، مع تركيز خاص على المياه العابرة للحدود، يمكن أن يؤدي بناء السدود والخزانات الجديدة في الدول المجاورة للعراق إلى خسارة حادة في المياه السطحية في العراق والتي تساهم في ٧٦ ٪ من التدفق السنوي لنهري دجلة والفرات، موضحاً: انه يواجه العراق والبلدان المجاورة له العديد من التحديات لضمان تقاسم موارد المياه المشتركة بشكل عادل معتبرا إن نجاح هذه العملية يتوقف على التعاون والتسامح والاحترام المتبادل.

المنتدى الاقتصادي يختتم اعماله بالتوصية لدعم القطاع الخاص

بغداد/ المدى

اختتم المنتدى الاقتصادي الوطني الأول أعماله في بغداد بجملة من التوصيات لدعم الاقتصاد العراقي حول سبل مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في مختلف المجالات. وذكر مصدر مسؤول من داخل اروقة المنتدى بان دعم القطاع الخاص تصدر التوصيات التي خرج بها المنتدى مشيراالى انه قدمت خلال المنتدى بحوث أثمرت عن توصيات لوضع حلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في المجالات الصناعية والنفطية والمصرفية، وغيرها. كما تم تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ التوصيات التي سيتم الإعلان عنها لاحقا بعد عرضها على مستشاري مجلس الوزراء. ولفت المصدر الى ان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي رعى المنتدى تعهد بالسعي من أجل أن تأخذ توصيات المنتدى «صفتها الإلزامية»، واكد المصدر بان نائي رئيس الجمهورية قال : أن الدولة تدعم القطاع الخاص «وفق مبدأ ملزم» وبما يتماشى والسياسة الاقتصادية للدولة .

وأكد الهاشمي النية لعقد منتديات أخرى بالإضافة إلى تشكيل لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ التوصيات التي تتمخض عنها، موضحا في كلمة له في ختام أعمال المنتدى، أن العمل سيتواصل في هذا الإطار «لوضع نهاية لمعضلة العراق الاقتصادية».

ودعا الخبراء الاقتصاديون المشاركون في المنتدى، لدعم وتشجيع القطاع الخاص وتحديد دور الدولة بشكل أكبر في إطار التوجه نحو اعتماد الاقتصاد الحر، في حين انتقد بعض المشاركين عدم وضوح السياسة الاقتصادية للدولة منذ عام ٢٠٠٣، على حد قولهم.

الاتصالات: العراق سيرتبط قريبا بمنظومة اتصالات عالمية عبر الخليج العربي

بغداد/ المدى

أنجزت الملاكات الفنية والهندسية في قسم اتصالات البصرة مراحل متقدمة من مشروع القابلو البحري FLAG الذي سيربط العراق بدول العالم من خلال منظومة اتصالاتية متكاملة عبر منطقة الخليج العربي.

وقال الوكيل الفني في وزارة الاتصالات امير خضر البياتي بحسب بيان للمركز الوطني للاعلام ان «المشروع يعد من المشاريع المهمة والحيوية لكونه يندرج ضمن مشاريع البنى التحتية للاتصالات في العراق وسيكون له تأثير واضح في النواحي السياسية والسيادية والاقتصادية والاجتماعية».

من جانبه أوضح مدير قسم اتصالات وبريد البصرة المهندس زين العابدين شلتاغ مستويات الانجاز للمشروع قائلا «لقد انجزنا حاليا المرحلة الاولى ونحن حاليا بصدد تسلم بعض الأجهزة لاكمال البنى التحتية»، مبيناً: أهميته في توفير خدمات الهاتف ونقل البيانات وخدمات الانترنت نقل الصورة والفيديو ضمن منظومة اتصالات متطورة تتبعها اكثر دول العالم في الوقت الحاضر وذلك عبر ايصال العراق بشبكة الـ FLAG ابتداءا من مدينة مومباي الهندية ومرورا بدبي وقطر والسعودية والبحرين والكويت وصولا الى العراق.

رئيس الوزراء: لدينا بدائل لتجاوز مشكلة خفض الموازنة

بغداد/ المدى

أعلن رئيس الوزراء نوري كامل المالكي ان الحكومة تملك عددا من البدائل، سيجري الكشف عنها قريبا، لتجاوز المشاكل التي خلفتها عملية تقليص الموازنة المالية للعام الجاري، مؤكدا ان هذه البدائل ستعمل على تمويل المشاريع الاستثمارية والخدمية التي تقلصت تخصيصاتها في الموازنة.

وقال رئيس الوزراء، في حوار متلفز اجرته قناة العراقية الفضائية ان التجاذبات السياسية وليس المالية هي التي تسببت في تأخير عملية المصادقة على موازنة عام ٢٠٠٩، فضلا عن خفضها، مشيرا الى خطورة وقف صرف رواتب الموظفين، وخطورة تراجع عمليات الاعمار والبناء. وشدد رئيس الوزراء على ضرورة العمل من اجل بناء دولة تحمي المواطنين، بصرف النظر عن الأشخاص الذين يقودونها، داعيا السياسيين الى تنحية الخلافات الثنائية، والانشغال بخدمة المواطنين، وتغليب المصلحة الوطنية العليا للبلاد.

اليونان تعتزم افتتاح مكتبها الاقتصادي والتجاري في اقليم كردستان

بغداد/ المدى

قال مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان فلاح مصطفى ان وزارة الخارجية اليونانية قررت فتح مكتب تجاري واقتصادي لها في الإقليم.

وأضاف مصطفى بحسب موقع حكومة الإقليم الالكتروني ان السفارة اليونانية في بغداد ابلغت يوم الاحد الماضي دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان.

عن تعيين المستشار في قسم الاقتصاد والتجارة في وزارة الخارجية اليونانية ياكوفوس كولاروس مسؤولا لمكتب الاقتصاد والتجارة لدولة اليونان في إقليم كردستان.

يذكر أن حكومة إقليم كردستان تدعو الى المزيد من الانفتاح على العالم بهدف توسيع علاقات حكومة الإقليم مع المجتمع الدولي بالتعاون والتنسيق مع وزارة الخارجية العراقية الفيدرالية.